

برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- أ.د. تشوار خير الدين
- ♦ أ.نزي فاطيمة زهرة

ملخص:

مع الإصلاحات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينيات، ظهر قطاع حساس معوّل عليه في التنمية الاقتصادية وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه كان لابدّ من النهوض بهذا القطاع، فأقيمت برامج دعم وترقية، من بينها برنامج " ميدا " للتأهيل الذي يندرج في إطار الأورو جزائرية فكان له الأثر الإيجابي على مستوى مختلف جوانب المؤسسة من تكوين، جودة وتسيير وكذلك على مستوى مختلف جوانب محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخصّ التمويل والبيئة المساعدة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج ميدا للتأهيل، نتائج التأهيل. الإستراتيجية، الاقتصاد.

Résumé:

Les réformes économiques qu'a connue l'économie algérienne dans les années quatre vingt dix, font apparaître le secteur des PME comme un secteur pivot dans le développement économique. Ce qui entraîne la nécessité de progresser ce secteur tout en créant des programmes du soutien, tel que le programme MEDA de la mise à niveau dans le cadre de partenariat algéro-européen permettant

-
- أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
 - ♦ أستاذ مساعد-أ-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة د/الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر.

d'améliorer l'entreprise non seulement sur le plan de formation, qualité et gestion, mais aussi sur le plan de l'environnement de la PME notamment le financement et le soutien.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, programme MEDA de la mise à niveau, résultats, mise à niveau, stratégie, économie.

Abstract:

Economic reforms experienced by the Algerian economy in the nineties, show the SME sector as a pivotal sector in economic development. Resulting in the need to advance the industry while creating support programs, such as the MEDA program of upgrading the Algerian- European partnership framework to improve the company not only on the training plan, quality and management, but also in terms of the environment of SMEs including funding and support.

Keywords: small and medium enterprises, the MEDA program of the upgrade, results, of the upgrade, strategy, economy.

المقدمة

اتبع الاقتصاد الوطني نهج التسيير المركزي في السبعينات والثمانينات، ولقد أفضت هذه المرحلة عدّة اختلالات في هذا الأخير نظرا لسوء التسيير في عملية الإنتاج ككل، وزادتها الأوضاع العالمية آنذاك تأزما من انخفاض في أسعار البترول فوجدت الجزائر نفسها أمام مأزق اقتصادي كارثي وكان لزاما عليها التحرر من هذا الوضع والخروج من دائرة الاقتصاد الموجه، فكان منهج اقتصاد السوق هو الحل وذلك بمعية وتوجيه من الهيئات الدولية. دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية تحت ما يسمى ببرامج التصحيح الهيكلي للانطلاق، وتحت هذه الظروف والتطورات أصبح لزاما على الدولة

التخلي عن الدور الذي كانت تلعبه من قبل في تدخلها مباشرة في الاقتصاد واكتفائها فقط على التنظيم وسن القوانين وترك المجال لآليات السوق لتلعب دورها في توازن السوق.

ومع تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على الحياة الاقتصادية للبلد ظهر عنصر فعال في الحياة الاقتصادية، وهو القطاع الخاص الذي أصبح يلعب دوراً مهماً في التنمية وفي توظيف اليد العاملة وخلق القيمة المضافة ويمكن القول أن هذا القطاع كان ممثلاً في الأساس في مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

كان لزاماً على الدولة النهوض بهذا القطاع الخاص، وتنميته وتوفير المحيط الملائم لكي يحقق الأهداف المرجوة منه وإتباع السياسات الكفيلة للنهوض به، ومن هنا يأتي التأهيل كسياسة واستراتيجية لذلك خاصة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتوقع الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قريباً، وبالتركيز على البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة منها بدءاً ببرنامج التنافسية الصناعية وانتهاء عند برنامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الممول من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة والمعروف ببرنامج ميدا (MEDA) والذي انتهى في ديسمبر 2007، وتكاملته بانطلاق برنامج جديد يعرف ببرنامج MEDA "2" والذي خص الفترة 2010-2014 ، ومن هنا تتجلى الإشكالية التالية:

لماذا ما هو أثر برنامج التأهيل MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث من خلال الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الإطار، معتمدين على الخطة التالية:

أولاً. - القطاع الخاص وعلاقته بمفهوم المقاول.

ثانياً. - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً. - المسار الاستراتيجي للتأهيل

رابعاً. - تحليل أثر برنامج MEDA لتأهيل PME في الجزائر

أولاً. - القطاع الخاص وعلاقته بمفهوم المقاول

أصبح للقطاع الخاص مكانة مهمة في الاقتصاديات الجديدة لما أثبتته من تفوق وخصائصه التي ميزته عن القطاع العام خاصة فيما يخص الأداء .

I. - مفهوم القطاع الخاص:

يعني هو قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار.¹

II. - محدّدات القطاع الخاص:

(1- الناتج المحلي، 2- الإنفاق على الاستثمار الحكومي، 3- وفرة التمويل، معدل التضخم المحلي، 4) التعامل مع العالم الخارجي.

¹ أنظر، معجم الاقتصاد عمر الأيوبي، المعاجم الأكاديمية المتخصصة (1995)، ص. 68.

III- المقاول :

يمكن القول أنّ المقاول بالمفهوم الحقيقي للكلمة، يعتبر النواة الأساسية للقطاع الخاصّ لما له من أدوار مهمّة في التطوير والنهوض بهذا القطاع والذي يمثله بصفة خاصة المؤسسات التي عرفت باسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف المقاول: حيث عرف كل من Hofer (1991) و Bygrave المقاول

بأنّه "هو الفرد الذي يدرك فرصة استثمارية معينة، ويقيم المنظمة التي تساعد على الاستثمار وتحقيق الاستفادة من هذه الفرصة بغرض تحقيق الربح"¹. وعرفه كل من Thompson et Bolton (2000) المقاول بأنّه "الفرد الذي يسعى عادة إلى خلق وابتكار شيء ذو قيمة من خلال إدراكه واستثماره للفرص".

إلا أنّ Thompson أضاف بعداً جديداً لمفهوم المقاول ألا وهو ضرورة تحليله بالرؤية الثاقبة vision. وعرفه بأنّه " الفرد الذي يتمتع برؤية تمكنه من تحديد وإدراك وجود فرصة جديدة ويميل إلى التعامل معها والبدء في إقامة شيء ما".

كلّ التعاريف الخاصة بالمقاول واختلافها وتنوعها تقودنا إلى التميّز والتنوع في خصائص وميزات المقاول

2- الخصائص المميزة للمقاول:

يرى العديد من الباحثين أنّ المقاولة (entreprenariat) تقوم على التنوع وعلى تعدد روافدها وصفاتها.

¹أنظر، عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر. طبعة 2007، ص.

وعلى ذلك فمن الممكن إضافة خصائص وصفات جديدة لقائمة سمات وخصائص المقاولين التي تتميز بالتجديد المستمر والجدول التالي يمثل أهم عشر خصائص للمقاولين في القرن الحادي والعشرين:

جدول رقم (1): أهم عشر خصائص مميزة للمقاول في القرن الحادي والعشرين

القدرة على العمل الجاد	القدرة على اكتشاف الفرص واستثمارها
التعاون	الدهاء وسعة الحيلة
الابتكار	القدرة على الإبداع
القدرة على تحمل المخاطر	الرؤية الثاقبة
القيادة	التفكير المستقل

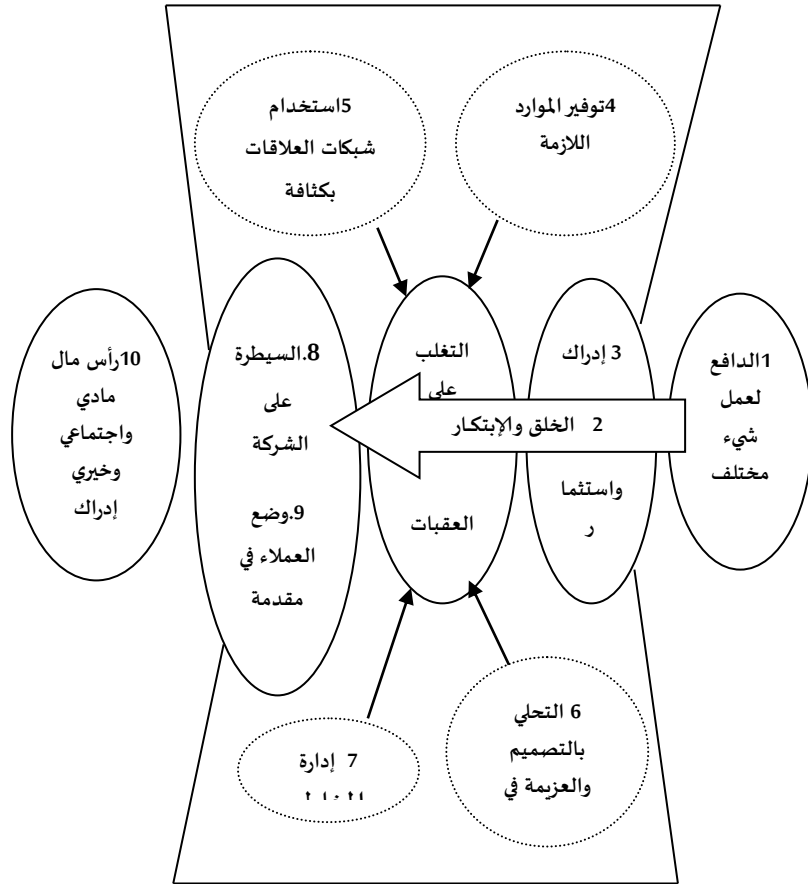
المصدر: من إعداد الباحثين

3. - الأدوار التي يلعبها المقاول:

بعدما قدمنا الخصائص والسمات المتعددة التي يتمتع بها المقاول، سنتناول الأدوار الرئيسية التي يقوم بها المقاول متسلحا بهذه السمات الشخصية المتميزة.

الخصائص العشر للمقاول تعد ترجمة للسمات والصفات والخصائص الشخصية التي يتمتع بها. وقد عبر Bolton et Thompson عن هذه الأدوار من خلال النموذج التالي المبين في الشكل رقم (1)¹.

شكل رقم (1) نموذج لعمليات المقاول



المصدر: عمرو علاء الدين زيدان. ريادة الأعمال. ص. 111.

¹أنظر: عمرو علاء الدين زيدان. القوة الدافعة للإقتصاديات الوطنية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر. طبعة 2007. ص. 109 إلى 111.

ثانيا. - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

I. - التعريف¹

قدّمت الوزارة تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدّد الأحدث في الجزائر والمتضمن القانون التوجيهي رقم 18/01، المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12، والذي جاء في المادة 04 و 22 منه:

" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية ". ويمكن تمييز ما يلي:

البيانات	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
رقم الأعمال	أكثر من 20 مليون دج	أكثر من 200 مليون دج	من 200م إلى 2مليار
عدد المستخدمين	من 01 إلى 09	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
النتيجة	أكثر من 20 مليون دج	أكثر من 200 مليون دج	من 100 إلى 500م دج

II. - أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني¹

¹أنظر، الملتقى الوطني حول م ص م في الجزائر بين الرهانات والفعالية. 14-15 ديسمبر 2004. المركز الجامعي سعيدة.

1. - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

لا شك أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تتمتع الآن بأهمية خاصة في تحقيق تنمية شاملة اقتصادياً واجتماعياً، ومما زاد في الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، هو التكنولوجيا القابلة للتطبيق بها وسهولة تنظيمها، كما أنّ لها دوراً فعالاً على المستوى الوظيفي حيث تلعب دوراً في:

➤ تلبية الحاجات الجارية للسكان : توفير وتلبية الطلب على السلع الاستهلاكية.

➤ توفير مناصب العمل: وذلك بتوفير مناصب شغل في فترات قصيرة وبتكاليف منخفضة.

➤ تدعيم الصناعات الكبرى:

➤ تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي

➤ تنظيم الاستهلاكات الوسيطة:

¹أنظر،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 16/17 أبريل 2006. جامعة شلف.

جدول رقم (2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى نهاية السداسي الأول 2013

المجموع	المؤسسات العمومية	نشاطات الصناعة التقليدية	المؤسسات الخاصة أشخاص طبيعية ومعنوية	طبيعة الم صم السنوات	
				العدد	
312959	778	86732	225449		2004
8.45	1.27	8.62	8.42	% التطور	
342788	874	96072	245842		2005
9.53	12.34	10.77	9.05	% التطور	
376767	739	106222	269806		2006
9.91	15.45-	10.56	9.75	% التطور	
410959	666	116347	293946		2007
9.08	9.88-	9.53	8.95	% التطور	
519526	626	126887	392013		2008
26.42	6.01-	9.06	33.36	% التطور	

أ.د. تشوار خير الدين و أ. نزعي فاطيمة زهرة

625069	591	169080	455398	العدد	2009
20.32	5.59-	33.25	16.17	% التطور	
619072	557	135623	482892	العدد	2010
0.96-	5.75-	19.79-	6.04	% التطور	
656309	572	146881	511856	العدد	2011
6.50	2.69	8.30	6.00	% التطور	
711832	557	160764	550511	العدد	2012
7.97	2.62-	9.45	7,55	% التطور	
747934	547	168801	578586	العدد	2013
5,07	-1,8	5	5 ,1	% التطور	

2. - الدور الاقتصادي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً اقتصادياً، سيما على مستوى التشغيل وتطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ومساهمتها في القيمة المضافة.

آ. - المساهمة في التشغيل:

الجدول (3): " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل إلى غاية
2013/12/31 "

مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة				عدد الأفراد المشتغلين	السنوات
نسبة مساهمة الم ص م في التشغيل %	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة (صناعة تقليدية)		
10.75%	838504	71826	766678	7798412	2004
12.20%	1157856	76283	1081573	9492508	2005
12.39%	1252647	61661	1190986	10109645	2006
13.60%	1355399	57146	1298253	9968906	2007
14.93%	1540209	52786	1487423	10315000	2008
14.67%	1546584	51635	1494949	10544000	2009
15.04%	1625686	48656	577030	10812000	2010
16.17%	1724197	48086	1676111	10661000	2011
16.18%	1848117	47375	1800742	11423000	2012
-	1915495	46132	1869363	11964000	2013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1) Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n ° 23,
Données du 1er semestre 2013,

2) Bulletin d'information statistique de la PME 2010, n ° 18, p 12

لا شك أن زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطورها تزيد في خلق مناصب شغل جديدة، والحّد من البطالة، خاصّة وأنّ مثل هذه المؤسسات كما سبق و أن رأينا لا تعتمد على تكنولوجيا عالية، ولا مركز مالي كبير، كما وضعت وكالات خاصّة تساعد على إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات.

ب. - المساهمة في القيمة المضافة:

جدول(4): " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر

حسب قطاعات النشاط من 2004 إلى 2011 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

قطاعات النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زراعة	578.88	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
بناء وأشغال ع	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
نقل ومواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77

برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لات								
خدمات	50.6 9	57.2 3	62.3 6	71.7 1	84.0 4	98.58	122.3 7	137.5 9
فندقة	62.6 4	69.6 2	74.8 5	80.7 5	91.1 8	105.4 5	114.3 9	121.4 3
صناعة غذائية	119. 24	126. 48	134. 9	152. 13	164. 16	187.5 5	197.5 3	231.8 5
صناعة جلود	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة	607. 05	668. 13	717. 96	833	1003 .2	1151. 62	1279. 47	1444. 63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بـ :

الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، رقم 22، طبعة أبريل 2013، ص.44

ت. - مساهماتها في الناتج الداخلي الخام:

الجدول التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات منذ سنة 2001.

جدول (5) تطوّر الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (الوحدة :مليار دينار جزائري)

	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	
100	84.77	15.23							نظرة عامة
6060.8	51137.46	923.34							
100	84.98	15.02							
5509.21	4681.68	827.53							
100	83.59	16.41							
4978.82	4162.02	816.80							
100	82.45	17.55							
4334.99	3574.07	760.92							
100	80.80	19.20							
3903.63	3153.77	749.86							
100	79.56	20.44							
3444.11	2740.06	704.05							
100	78.41	21.59							
3015.5	2364.5	651.0							
100	78.2	21.8							
2745.3	2146.7	598.6							
نظرة عامة									

Source : Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information**

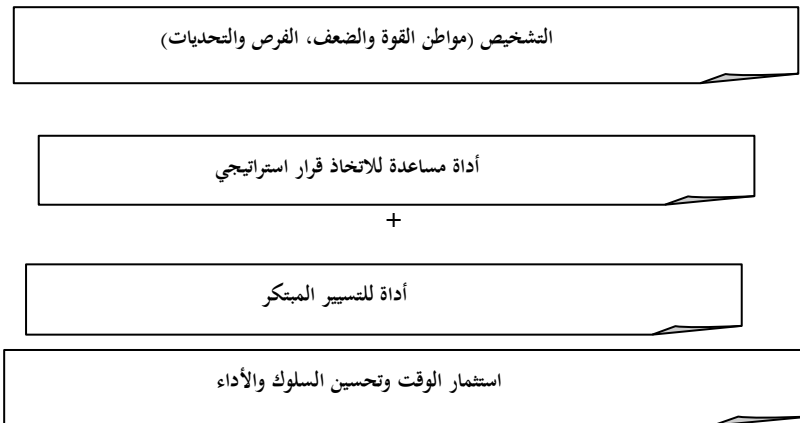
statistique n° 12et 14, indicateur de l'année 2007, p46 / p51 .

ثالثاً. - مسار التأهيل:

I. - تعريف التأهيل

التأهيل أو الترقية هو أولاً وقبل كل شيء: متابعة مستمرة لمستوى التعلم والتبادل والاستعلام أو ما يسمّى بالتغذية العكسية من خلال أساليب ديناميكية ومبتكرة لرفع مستوى المؤسسة واكتساب مهارات جديدة وكذا طرق إدارة جديدة، و يمكن هيكلة تأهيل المؤسسات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): هيكلية تأهيل المؤسسات

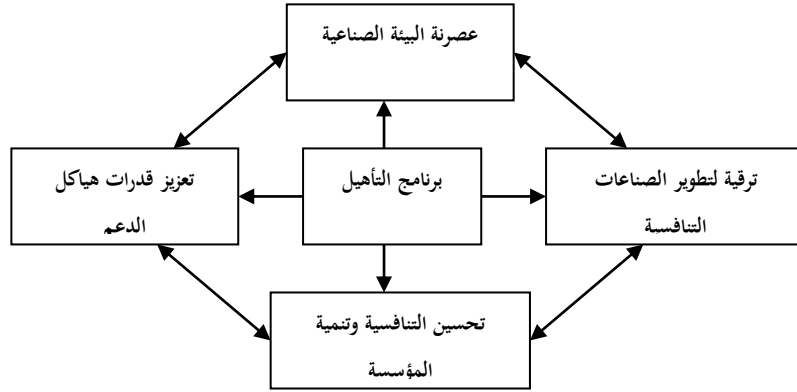


المصدر: من إعداد الباحثين.

II. - الأهداف الكبرى للتأهيل:

الشكل التالي يلخص أهداف التأهيل وكذا التداخلات بين أهم المركبات:

الشكل رقم (3) : الأهداف الكبرى للتأهيل



المصدر: وثائق من وزارة الصناعة الجزائرية.

III. - مفهوم الميزة التنافسية:

هي الخصائص أو الصفات التي يتصف بها المنتج أو العلامة وتعطي للمؤسسة بعض التفوق والسمو عن منافسيها المباشرين¹.

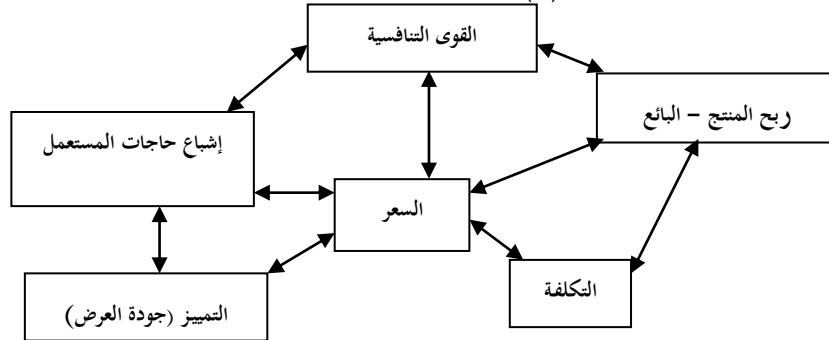
وبالتالي الميزة التنافسية تتمثل في ذلك الاختلاف والتميز الذي تملكه المؤسسة عن منافسيها، والذي سيؤهلها إلى تحقيق مزايا عدة منها الحصول على هوامش مرتفعة، وتطبيق أسعار جَدّ منخفضة، وحصول على حصة سوقية أكبر، والنمو والبقاء أطول ما يمكن.

IV. - مصادر الميزة التنافسية:

1Cf. Jean Jacques LAMBIN, le marketing stratégique , 2^{ème} édition, Paris, 1993, pp. 209-210

إن M.E.Porter يعتبر من المؤلفين الأكثر شيوعا الذين قاموا بتحديد مصادر الميزة التنافسية، الشكل رقم (III-3) أدناه، يوضح مصادر الميزات التنافسية.

الشكل (4) : مصادر الميزات التنافسية أو القيمة



Source: TugrulAtamer et Roland Calori, « Diagnostic et Décisions Stratégiques », Dunod, Paris, 1998, p.13.

يتضح من الشكل أعلاه إن تحقيق ميزة تنافسية أكبر من المنافسين، يتطلب من المؤسسة المبدعة أو المنتجة لأي منتج جديد (سلعة أو خدمة)، أن تراعي حاجيات المستهلك أو المستعمل في عملية الإنتاج، وهذا بالأخذ بآرائه في جميع مراحلها أو البعض منها. وإن نتيجة ذلك، يساهم بدرجة أكبر في قبوله للمنتج الجديد، مع إعطاء ولائه إليه. وزيادة على ذلك، فإن أسعار مكونات المنتج هي الأخرى لها تأثير على جودته وتنويعه. أما تدنية التكاليف، فتتأثر بأسعار المواد الأولية، والتحكم في التكنولوجيا المستخدمة، والكفاءات والمهارات.

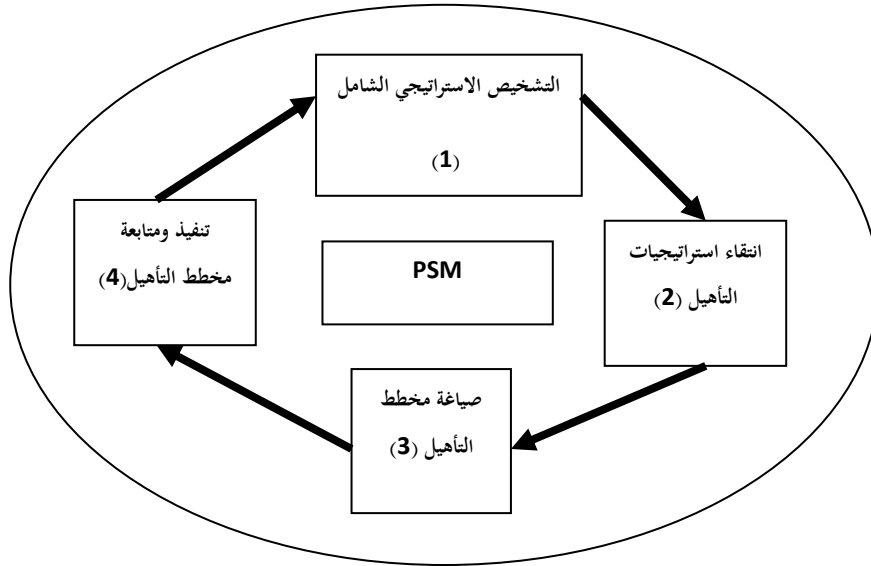
V. - التشخيص الإستراتيجي الشامل للتأهيل:

هو متعدد في صيغ تدخله، موحد في استنتاجاته، التشخيص الاستراتيجي يجب عليه أن يتخذ منهجية صارمة ولكنها مرنة بشكل كاف من أجل التكيف مع مختلف أنماط

المؤسسات فيما يتعلق بالحجم، وطبيعة النشاط. وفي هذا التشخيص يتم التركيز على الوظائف والمهام المفتاحية والتي يجب أن تحدد منذ البداية حتى يتم التركيز على الأهم منها (PSM): processus stratégique de mise à niveau

الشكل (5) يلخص المسار الاستراتيجي للتأهيل:

الشكل (5): المسار الاستراتيجي للتأهيل.



المصدر: وثائق من وزارة الصناعة الجزائرية.

رابعاً. - تحليل أثر برنامج MEDA لتأهيل PME في الجزائر

I. - وصف لبرنامج 1MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

قصد إنجاز مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة *.

جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو-جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro-Développement PME يهدف ذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات صوم الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

أما برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميديا 2" بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي بأنه برنامج إضافي واستكمالي لمبادرة سياسات الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني.

والنتائج الايجابية التي أسفر عنها، حيث مس 450 مؤسسة متوسطة وأن 63% من الخبرة الوطنية ساهمت في تأهيل تلك المؤسسات والباقي خبرة دولية.

II. - أهداف البرنامج :

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية، وعلى هذا الأساس يركز برنامج الدعم على ثلاثة محاور:

آ. - تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

* هناك أربعة بروتوكولات مالية : 1976-1981 / 1981-1986 / 1986-1991 / 1991-1996.

ينتظر من البرنامج الشروع في إجراءات تغطي أولا التشخيص والتموضع الإستراتيجي للمؤسسات من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير : الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، تنظيم المعلومات والاتصالات. فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال PME عبر دورات تكوين مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

ب. - دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل PME:

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

ت. - دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار تلبية حاجيات وانشغالات م.ص.م تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم : هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والمتخصصين في الفضاءات الوسيطة، معاهد تكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

III. - توجهات البرنامج : يستفيد من البرنامج كل من¹:

¹Cf. commission Européenne, UGP, Note d'information MEDA d'appui aux PME/PMI journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI 29 avril 2002 ISGP. p. 34.

آ. - الأعران الخواص للمؤسسات الصغرة والمتوسطة: يقصد بها المؤسسات الصغرة والمتوسطة ذات الإنتاج الصناعي والتي تمارس نشاطها في القطاعات التالية:

• المواد الغذائية • مواد البناء والفلاحة.

• الصناعات المائية. • السلع المصنعة.

• الصيدلية. • ويستثنى منها قطاعات الزراعة،
التجارة والخدمات.

ب. - الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص:

تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين والخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار (Leasing)، رأسمال ذات مخاطرة (Capital-risque) Le Factoring، ... الخ، أو كل أداة خيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت. - الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة :

يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تحت الأشكال التالية :

• أجهزة الدعم التقني • بورصة المناولة والشراكة.
والتكنولوجي.

- الإدارات المركزية
- جمعيات أرباب العمل.
- الهيئات العمومية
- مراكز ومعاهد التكوين.
- غرفة التجارة والصناعة.
- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.
- خدمة المؤسسات.

IV. - شروط الاستفادة من البرنامج¹:

آ. - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج.
- أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
- عدد العمال ما بين 10 إلى 250 عامل.
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات.

¹Cf. Commission européenne UGP, Avril 2002, ISGP, op. cit ., p. 4.

المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80%)
الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

- حفظ على الأقل 60%
من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص
طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

V-. تحليل وتقييم إجمالي للبرنامج:

لقد اهتم برنامج MEDA الخاص بتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها في الجزائر، بثلاث جوانب مهمة وهي تكوين، تمويل وبيئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لهذا سنتطرق أولاً إلى تحليل نتائج عملية التأهيل (المطلب الأول)، تحليل تأهيل الـ PME من جانب التكوين (المطلب الثاني)، من جانب التمويل (المطلب الثالث)، فيما يخص البيئة (المطلب الرابع)، الدروس المستخلصة من تجربة البرنامج (المطلب الخامس ، وأخيراً تأثير البرنامج والنتائج المستخلصة (المطلب السادس).

آ-. تحليل وتقييم لنتائج سير عمليات التأهيل:

من خلال تتبع المسار الذي مرّ به برنامج IMEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن خلال النتائج المحققة والدراسات التي أقيمت في هذا الشأن كانت النتائج كما يلي:

❖ في ما يخص درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل

المصدر: التقرير النهائي للوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

من بين 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي سبق لها وأن قامت أو دخلت في عملية تشخيص أو تشخيص أولي نلاحظ أن:

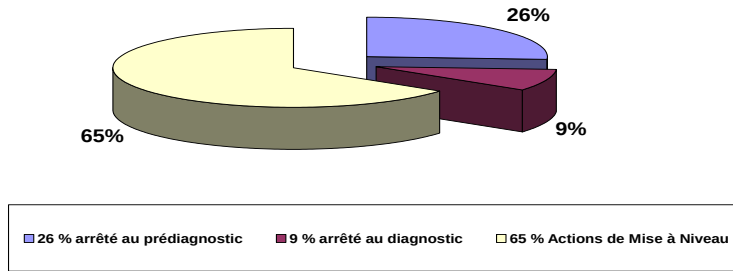
- 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة (أي 9%) لم تتعدى مرحلة التشخيص.
- 179 مؤسسة (أي 26%) توقفت عن العملية بعد مرحلة التشخيص الأولي .
- 445 مؤسسة (أي 65%) دخلت في عملية ومسار التأهيل.

ويرجع الأسباب الرئيسية للمؤسسات التي تخلت عن العملية إلى:

- تردد صاحب المؤسسة في مواصلة العملية - * عدم وجود شخص كفؤ وقادر في المؤسسة على إتمام أول عملية تأهيل على مستوى المؤسسة-
- صعوبة واستحالة التمويل من طرف المؤسسة للعملية.

❖ فيما يخص عدد العمليات المحققة:

Degré d'avancement des PME dans le processus de Mise à Niveau sur 685 PME



المصدر: التقرير النهائي للوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

نلاحظ أن 92% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخطت على الأقل عمليتين للتأهيل، من بينها 36% من مجموع المؤسسات التي دخلت في عملية التأهيل تعدت 05 عمليات للتأهيل، و 18% أنجزت 04 عمليات، و 38% أنجزت 03 عمليات للتأهيل، بينما 08% من المؤسسات لم تتعدى عمليتين للتأهيل. ومن هنا يمكن القول أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي دخلت في عملية و مسار التأهيل هي مهتمة بهذه العملية بدون النظر إلى المؤسسات التي تخلت عن التأهيل منذ العملية الأولى، كما يجب التنويه إلى أن مجموع كل هذه العمليات للتأهيل التي تمت قد تمت في إطار البرنامج إي برنامج MEDA ولم تدخل فيها العمليات التي قامت بها المؤسسات بنفسها في خارج البرنامج والتي قد تدخل ضمن نشاطها المعتاد في تحسين أدائها السنوي منذ نشأتها. و يمكن التنويه إلى أن هناك عمليات هي بصدد تنفيذها في الوقت الحالي ولم يتم إدراجها في هذا في النسب المعطاة آنفا.

ب.- تحليل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب التكوين:

لدينا الآن العالم يتغير ويتعين على الشركات أن تتوقع وتبتكر وإن هذا التغير السريع في هذا السياق، قد جعل Edpme من خلال برنامج التأهيل، تقديم تدريب خاص وبحيث تركز وبشكل خاص على اكتساب الخبرات والمعارف التي تكون مفيدة لتنمية رأس المال البشري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. والهدف من هذا البرنامج هو توفير أفضل الحلول وتوفير التعليم، وفي الوقت نفسه تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوصول إلى شبكة هائلة من التبادلات والممارسات التي وضعتها، والمؤلفة من المحاضرين والخبراء المدربين والممارسين، وغيرها من المؤسسات الدولية والمحلية المتخصصة في مجال تدريب رجال الأعمال والمدراء التنفيذيين. من مجموع 250 عملية تكوين حققت خلال مدة البرنامج لوحظ أنه هناك ثلاث أنواع من التكوين التي جرت:

1.- التكوين العام والتوعية:

إقامة حلقات دراسية للتوعية و / أو التدريب على مواضيع عامة، خاصة ما يتعلق منها بالإدارة. هذه الحلقات الدراسية وقعت داخل المؤسسات نفسها، أو مابين مشاركين من مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 159 حلقة دراسية تم في إطار هذا النمط من التدريب.

2.- التكوين الخاص:

نخص بالذكر هنا أساسا التكوين التقني، وذلك من أجل تدارك الاحتياجات الخاصة و الأكثر أهمية والملاحظة من طرف الخبير على مستوى المؤسسة خلال عملية التشخيص

أو خلال أي عملية تأهيل، وهذا التكوين قد يكون قصير أو طويل المدة حسب الحالة. وفي هذا الصدد فقد تم ما يقارب 21 ملتقى تكوين نظم في هذا النمط من التكوين الخاص¹.

3. - تكوين / استشارة (1+2)²:

التكوين يتم على مستوى قاعة محاضرات لمدة يومين ثم يليه يوم استشارة خاص بكل مؤسسة مشاركة، بحيث يشارك في كل دورة تكوين من هذا النوع على الأكثر 05 مؤسسات و يحضر مشاركين من كل مؤسسة وذلك لإعطاء الوقت الكافي لمناقشة كل المسائل المطروحة و الإلمام بها أكثر وبالتالي الخروج بنتيجة إيجابية للمشاركين. وفي هذا الصدد فقد أقيم ما يقارب 70 دورة تكوين من ها النمط، و 350 مؤسسة قد استفادت من ذلك.

ت. - تحليل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيلات الحصول على التمويل:

تسهيلات الحصول والوصول إلى التمويل تحققت من خلال 191 عملية مقسمة على ثلاث أهداف و التي أدت إلى خلق عدة أنواع مختلفة من الخدمات المحددة:

1. - من أجل دعم وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة (SFS) والبنوك:

العملية أدت إلى تمويل غير مباشر من أجل إنشاء وتطوير 05 مؤسسات متخصصة في هذا الشأن (منها Arab Leasing, Sofinance, Finalep)، الهدف هو إعطاء القطاع الخاص من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إمكانية العثور على

¹أنظر، نتائج دراسات أعدت من طرف ED PME حول برنامج MEDA لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2007.

² (1+2) معناه (يومين من التكوين + يوم استشارة)

التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها الإنمائية. النتائج بالقياس إلى هدف إنشاء أو دعم كل من SFS والمصارف نستطيع أن نحدد أن هناك 20 عملية قد تمت في هذا الإطار¹.

2.- من أجل هدف التأهيل المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفي هذا الإطار كان الهدف: تحسين ووضع أسس الوظيفة المحاسبية والمالية في المؤسسة وكانت عدد العمليات 16 عملية في هذا الصدد، تحسين ووضع إجراءات التسيير المالي وكانت عدد العمليات في هذا الصدد 06 عمليات، وضع أسس المحاسبة التحليلية وكانت عدد العمليات 05.

3.- من أجل هدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل:

إنّ المنهجية المستعملة والمتعلقة بهذا المجال أسفرت عن:

- تقديم المساعدة التقنية لوكالات الضمان ما مجموعه 07 عمليات تمت في هذا الخصوص.
- تحضير دراسات مالية واقتصادية وتقنية (ETEF) ما مجموعه 133 عملية في هذا الصدد.
- إنشاء نظام Cotation d'entreprise ما مجموعه 04 عمليات في هذا الصدد.

¹أنظر: نتائج دراسات أعدت من طرف EDpme حول برنامج MEDA لتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - ديسمبر 2007.

ث.- تحليل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يخص بيئتها:

بالإضافة إلى الهدف العام لـ EdPME في مرافقة ورفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإنه لا ينبغي أن تغطي على البيئة التي تحيط بها بيئة لا تسمح بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السعي إلى تحسين البيئة المؤسسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزائرية، هي قبل كل شيء واجب وطني أكثر من نتائج. بدون الانحراف عن الأهداف الأساسية المسطرة من طرف البرنامج، Ed PME - بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت خطين توجيهيين:

* البحث عن معلومات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعلام عنها = **نتيجة 1:** وهي معلومات من أجل وحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (البيئة الداخلية للمؤسسة).

** تنمية خدمات الدعم المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة = **نتيجة 2:** وهي تنمية خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (البيئة الخارجية للمؤسسة). الشكل (8): بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارها المنطقي

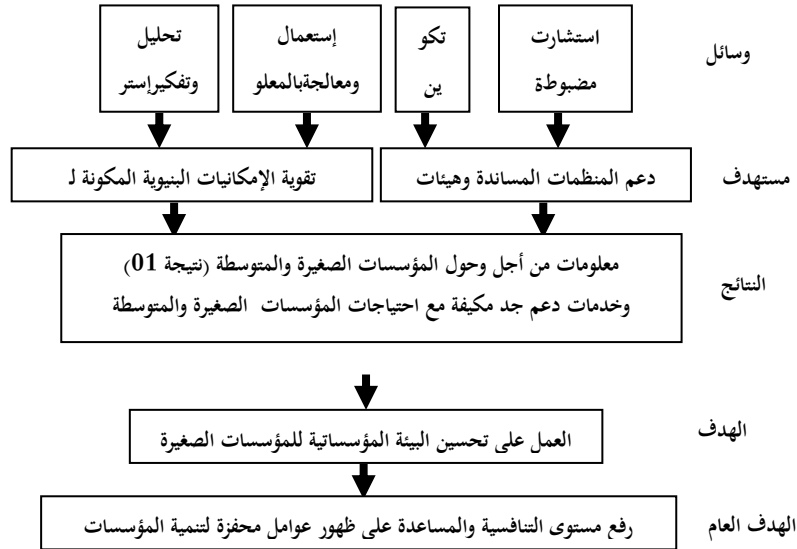
1. - بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغيرها مع الوقت

Source: rapport final Euro développement. décembre 2007.

البيئة المتغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مرت بثلاث مراحل أساسية:

- الفترة من عام 2002 إلى عام 2004 هي مرحلة البدء والنمو في عمليات دعم "التحضيرية" من طرف المنظمات الوسيطة، و من طرف ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (المستوى الاستراتيجي -- الكلي).
- الفترة 2005 - 2006 كانت مرحلة من النضج، حيث ركزت EdPME إلى تركيز جهودها على عرض الأهداف والدوافع أكثر ديناميكية.
- وأخيرا 2007 هي سنة جني حصيد الاستثمارات المحققة سابقا (2002-2004) والخدمات المحققة في هذا الشأن، وهي سنة نشر المعلومات ونقلها للمعنيين .

2. بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبلغ المالي المستهلك:



نلاحظ أن المبلغ المستهلك لتنمية بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان ضعيفا نسبيا حتى سنة 2005 لأن البرامج الموجهة لتأهيل بيئة المؤسسات كانت في هذه الفترة لازالت لا تطلب دعما كثيرا، بالإضافة إلى عدم سرعة تعبئة الموارد المالية من طرف الدول المانحة في بداية البرنامج، وبعدها أصبحت التعبئة ممكنة للموارد المالية من طرف الدول وبدأ صرفها من طرف Ed PME على البيئة المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يفسر التطور المستمر للمبلغ المستهلك منذ 2005 إلى نهاية 2007.

الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة برنامج MEDA:

بعض هذه الدروس تتصل بإدارة البرنامج، وبعضها الآخر ينطوي على نهج ومعالجة مشكلة تنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. - عن البرنامج نفسه:

- تجربة صعبة في البداية، لأسباب تتعلق بالكفاءة ، وإدارة البرنامج ينبغي أن تكون مستقلة إلى حد كبير و يترافق ذلك مع ترتيبات الاتصال مع المستفيدين.
- الاستقلال الذاتي للوزارة في تعيين الخبراء الدائم الجزائري أمر في غاية الأهمية، ويمثل ضمانا للنجاح من أجل أحسن سيرورة لأنشطة البرنامج، والملاحظ أن EDPME كانت قادرة على توظيف الموارد، والأشخاص المختصة، وبعد اختيار دقيق؛ وبالنسبة للمستفيد (المؤسسة) لم يكن هناك أي تدخل خارجي وتمّ الاستفادة من الخدمات بطريقة شفافة حسب شهادة كل أعوان EDPME.
- استخدام أدوات الإدارة الحديثة في تسيير البرنامج من جمع دوري للمعلومات وتخزينها .
- الاجتماعات التي كانت تعقد داخل الوكالة أدت إلى تدارك الأخطاء الواقعة في بداية البرنامج وتصحيحها، وتكوين الخبراء وخاصة الجزائريين.
- وأخيرا ، يجب تعزيز الاتصالات الداخلية، وخاصة الاتصال بين الخبراء فقد أعطيت منذ البداية بوصفها أنها جزءا أساسيا من الإدارة الفعالة من حيث المبدأ ، لوحظ أنّه كلما كان هناك فشل داخلي على مستوى اتخاذ أي إجراء أو قرار، يمكن اعتبار سبب ذلك إلى حد كبير إلى عدم وجود للاتصال.

2. - عن إشكالية البرنامج ونهج حلها:

أهم درس في مثل هذا النوع من البرامج بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني المعني ، هو أن تكون لديها اتصالات جيدة، فيجب أن يكون الاتصال مستمرا وخاصة بالطرق الحديثة، إنشاء موقع على شبكة الانترنت، الاتصال بالصحافة والتلفزيون وإقامة ملتقيات جامعية للتعريف بأهداف البرنامج وطرق عمله، والاتصال حسب الفئة المستهدفة، ولهذا فالإتصال له دور هام وفعال جدا في مثل هذه البرامج لسيره على أحسن وجه.

• معاملة المستفيدين بطريقة جيدة، ومن المهم جدا تلبية احتياجاتهم، و إنها لا تكون بالضرورة مطابقة لطلباتهم كليا، وإن جزء كبير من عمل الخبراء والسرايا هو التفاوض مع الشركات وإقناعهم بالفرص التي يمنحها البرنامج لشركاتهم.

• التدريب هو عنصر هام من عناصر البرنامج : يبدأ بإبلاغ قادة المؤسسات وتكوينهم على الإدارة الحديثة، وهو أيضا جزء لا يتجزأ من جميع إجراءات التأهيل.

• العلاقة الأساسية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستدعي تضافر الجهود من قبل كل الأطراف وخاصة الوزارات المعنية، وذلك بتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على جزء من صفقات المشاريع المطروحة والتي غالبا ما تظفر بها الشركات الكبرى وذلك عن طريق المقابلة بالباطن، وكذا خلق رأس مال مخاطر لضمان هذه الشركات لدى البنوك.

VI. - أثر برنامج 1MEDA والنتائج المستخلصة:

آ. - التأثير:

هناك عدة دراسات أقيمت في هذا الشأن وأهمها تلك الدراسة المعدة من طرف الخبيرين الأوروبيين Mr Michel BOIDIN و Mr Philippe GILLE برعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية واللجنة الأوروبية (Européenne commission) والوكالة الوطنية لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Ed PME في نهاية 2006 تحت عنوان « Analyse de l'impact de la mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes » والتي مست ما يقارب 609 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مستها عملية التأهيل من بين 1429 عملية (actions de mise à niveau)، والتي تم طرح عليها ما يقارب 716 سؤال ما بين مقابلة مباشرة (interviews)، وأسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة محدودة وغير محدودة، ولقد تمت الإجابة بنسبة 100% بالنسبة للمقابلات المباشرة، وأما الأسئلة المتبقية فقد تم الإجابة عنها من طرف 70% من المؤسسات و 30% المتبقية من المؤسسات منها من لم تجب على كافة الأسئلة ومنها من امتنعت عن الإجابة، وكان الهدف في المقام الأول من هذه الدراسة دراسة تأثيرات عمليات التأهيل وتتبع مسار التأهيل، وتجميع أكبر قدر ممكن من البيانات حول المؤسسات وحول العمليات المنتهجة، ومن أجل بناء قاعدة بيانات، وفي المقام الثاني بعد ذلك القيام بتحليل أولي سمح بتحديد أهم الخصائص لعمليات التأهيل والمؤسسات من أجل التحضير للتصنيف العملي.

تحليل الاستبيانات سمح باستخلاص أهم النتائج التالية:

- أولا التأهيل يسمح بالاختلاف، أي هناك تغيير على مستوى المؤسسات التي مسها التأهيل.

- هذا التأثير الإيجابي كان ملموسا أساسا في التطور التسييري؛ تنظيم المؤسسة، وكذلك إلزام الأفراد بقرارات التأهيل يساهم في جعل المؤسسة أكثر ديناميكية.
- بالنسبة للعديد من رؤساء المؤسسات فإن عمليات التأهيل لازالت لم تدرك إلى حد كبير على مستوى المؤسسة في ما يخص الجودة الشاملة والتي من شأنها خلق قيمة مضافة للمؤسسة.
- بالنسبة لعدد من رؤساء المؤسسات فإن تنافسية (أو الموقف التنافسي) للمؤسسة تبقى صعبة ربطها بفوائد التأهيل.
- الانشغالين الكبيرين المعبر عنهما من طرف جميع المؤسسات يتعلقان بالأجال والتمويل.
- بعض المؤسسات تعتبر أن برنامج التأهيل المقترح من طرف Ed PME لا يلبي أهم انشغالاتهم.

ب.- النتائج المستخلصة:

هذه النتائج يمكن تقديمها كاقتراحات تهم ثلاث فئات:

1.- نتائج خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تطوير خدمات الدعم بالنسبة لها والتي تمكنها من مواجهة تطورات السوق، والتي تجعلها شيئا فشيئا مع نظيراتها الأوروبية، وتضعها في خط في المدى المتوسط والطويل على مسار التطور للتنافسية.
- ترقية الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمؤسسات الأوروبية من جهة والمؤسسات المغاربية من جهة أخرى، والتي تعتبر منفذا مباشرا لأسواق دول هذه

المؤسسات وخاصة الأوروبية، وتمكنها من تطوير تنافسيتها، والقدرات التسويقية، ويجب تطوير والإكثار من العمليات والملتقيات الهادفة لهذه الشراكة بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات الجزائرية والأوروبية المتخصصة في ربط علاقات الشراكات الاقتصادية.

• صرامة في انتقاء المؤسسات، بحيث يجب انتقاءها حسب الشروط المذكورة للاستفادة من البرنامج.

• الحصول على انخراط واندماج حقيقي لرئيس المؤسسة في العملية، كما لاحظنا في تحليل عمليات التأهيل هناك بعض المؤسسات لم تكمل أو توقفت عن التأهيل بسبب هذا المشكل، بالنسبة للمؤسسات التي هي في طور النمو فإن إلزامها العملي في العمليات يعتبر إلزاميا.

• تحسين متابعة المؤسسات أثناء العمليات، حيث يتم في هذا الإطار تنظيم وسائل متابعة العمليات، وكذا تنفيذ متابعة سيرورة وتسلسل العمليات من خلال السرايا (les antennes) .

• الرفع من مرافقة المؤسسات بعد عمليات التأهيل.

2. - نتائج خاصة بقطاع المالية:

• التأجيل الضريبي، فالصعوبة الرئيسية التي تعيق وبقوة الحوار بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي غياب مصداقية الوثائق المحاسبية التي تقدمها المؤسسات إلى البنوك من فواتير وسجلات محاسبية، ومنه يجب أن يكون هناك تأجيل ضريبي للسماح للمؤسسات بتقديم وثائق محاسبية جد موثوقة وخالية من التلاعبات إلى البنوك.

• تعاون متقارب بين الأعوان، فالوسائل الموضوعة تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على التمويل هي تعني أو مرتبطة أولا وقبل كل

شيء بشركائهم الماليين من بنوك وهيئات ضمان، المنظمات المهنية، وبالتالي فيجب عليهم أي الشركاء الماليين تقديم مختلف المنافع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من بينها تقديم أحسن مقارنة للمواقع الاقتصادية من المؤسسات وبالتالي تخفيض المخاطر وتقديم أحسن الخدمات وبالتالي سيكون من المهم تشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بين مختلف الأعوان الماليين والمؤسسات.

• إنشاء رأسمال استثماري وشركات الرأس المال المخاطر، وذلك من أجل تنشيط السوق المالي، وبالتالي فهي مقاييس مفيدة جدا يجب أن تتبع وبسرعة، وهذا ما تضمنه قانون المالية لسنة 2008 والمقترح من طرف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية.

• تقديم تسهيلات في منح القروض من طرف البنوك وإعلامهم بجميع التسهيلات المقدمة للمؤسسات في إطار هذا البرنامج .

3. - نتائج تخص بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

• تقوية الفروع الإنتاجية المحلية.

• تعزيز ومساعدة هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأورو متوسطية.

• تعزيز الجمعيات المهنية التي تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى القطاعي والجهوي.

• تنمية دورات التكوين المهني وخلق التخصصات المطلوبة، وفي هذا الإطار سيكون من الأنسب تطوير شراكات مع معاهد تكوين متخصصة من الخارج.

• تنمية الاستعلامات والمعلومات المتبادلة، فالهدف هو تقليص التناقضات التي تنتج غالبا من خطأ المعلومات، وتطبيق قاعدة بيانات تسمح بمتابعة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير شبكة معلومات تنتج وتبث بيانات تكنولوجية، تجارية، قانونية... الخ.

ملاحظة: هذه النتائج تبقى مجرد اقتراحات ارتأينا أن نقدّمها في شكل نتائج مستوحاة من تحليل الإحصائيات المقدّمة من طرف القائمين على عملية التأهيل ومدى تأثيرها على المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

VII. - برنامج MEDA II أو ما أطلق عليه اسم برنامج PME II

برنامج «ميديا 2» ويرتكز على تحسين انتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتّموّع بالسوق الداخلية والدولية أيضا، وبالتالي الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية، وهو ما التزم به الاتحاد الأوروبي في مرافقة الجزائر في مجال تأهيل المؤسسات. إن برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **PME II** يأتي استكمالاً لبرنامج «ميديا 1» بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي¹.

هذا البرنامج تم وضعه من طرف الجزائر والاتحاد الأوروبي في 2009 وهو يولي أهمية بالغة للجودة والتحكم في استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وبرنامج MEDA II هذا يهدف إلى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تحسين تنافسيتها وتحسين وسائل الإنتاج لديها ومساعدتها على التكيف مع الظروف الجديدة للسوق في إطار اندماج وتموقع أفضل للجزائر في الفضاء الأوروبي متوسطي للمؤسسات و يهدف

¹ اسهام بوعموشة. برنامج (ميديا 2) يهدف لتحسين التنافسية . 2, 8 مليون أورو لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية. نشر في الشعب يوم 24 - 02 - 2010. <http://www.esteri.it/mae/gemellaggi/meda/dz>

هذا البرنامج إلى تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية وغير صناعية وقد خصصت له ميزانية عامة 44 مليون أورو أي حوالي 4,4 مليار دج.

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في ماي 2008 ومن المتوقع أن يستمر إلى غاية 2017 تاريخ دخول الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي¹.

خاتمة:

إنّ قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قطاع مهم جدا في التنمية فهو يمثل ما يقارب 75% من إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات، وأن في هذا القطاع ما يقارب 78% منه هو مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة تنشط في مجالات حساسة كالصناعات الغذائية والنسيجية والصناعة. وأن برنامج ميدا في شطره الموجه لدعم وتنمية هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاق الشراكة مابين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فقد حظي باهتمام كبير، وقد مر بعدة مراحل كانت بدايتها متذبذبة ثم بدأت ملامح نتائجه تظهر على مستوى كل المحاور التي تضمنها من تأهيل لمختلف جوانب المؤسسة، وتدريب وعمليات خاصة بالتسهيل والحصول على التمويل، ومن عمليات دعم وتنمية لبيئة هذه المؤسسات، وكانت نتائجه النهائية مذهلة بالمقارنة مع البرامج الأخرى للتأهيل وذلك على مستوى الرضا لدى المؤسسات من البرنامج حيث في تحقيق أجرته المفوضية الأوروبية، والوكالة الوطنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ.

وحول آثار عمليات التأهيل على مختلف جوانب المؤسسة، تبين أن معدل الرضا العام عن البرنامج وعن محاوره قد تعدت 70% من مجموع المؤسسات التي مسها التحقيق. وعلى مستوى النتائج المحققة والناجمة عن مختلف المحاور، تبين أن البرنامج قد حقق قسط كبير من أهدافه الجزئية والكلية، حيث تبين في تقرير نهائي أعدته الوكالة الوطنية للوكالة

¹Cf. HICHAM A., Programme MEDAI, l'UE consacre 45 millions d'euros pour les PME algériennes 1octobre 2009, www.algerie-focus.com.

الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ. أن أكثر من 70% من المؤسسات التي استفادت من البرنامج قد حققت تقدما ملحوظا في تنافسيتها، وتغير جذري في نمط تسييرها وتحسن مختلف وظائفها للأحسن، وتحصلت على تدريب عالي، وساعدها كذلك بيئتها التي تنشط فيها أصبحت أكثر ملائمة من ذي قبل. ومن هنا يمكن القول بأن الجهود التي بذلتها الدولة وبذلها البرنامج قد نجحت إلى حد بعيد رغم الصعوبات التي اعترضت سير هذا البرنامج وخاصة في بدايته.

أما برنامج التأهيل PMEII رغم أنه لازال لم ينتهي، ولا يمكن الحكم عليه، إلا أن بوادر نجاحه بدأت تظهر، فحسب خبراه فإنه لحد الآن حقق أكثر من 40% من أهدافه باخراط 200 مؤسسة. والملاحظ عن البرنامج تركيزه على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات المستهدفة، واهتمامه بالتكوين، وبالمؤسسات الداعمة لاسيما المتعلقة منها بالجودة، واستهدافه لقطاعات معينة كالبناء والأشغال العمومية والصناعات الغذائية، والصناعات الميكانيكية والصيدلانية.

رغم كل هذه الجهود والنتائج المحققة يبقى نجاح هذا النوع من البرامج مرهون بالمتابعة البعيدة لما بعد انتهاء البرنامج، ويمدى نجاح المؤسسات المؤهلة بعد اغتنامها لهذه الفرصة، ووعي رؤساء هذه المؤسسات بأن التأهيل هو عملية مستمرة في المؤسسة مادام لها نشاط سواء كان هذا التأهيل مقترح عليها من جهة خارجية، أو داخلي بمبادرة منها.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية

- 1- عمرو علاء الدين زيدان. القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر. طبعة 2007..

- 2- معجم الاقتصاد عمر الأيوبي، المعاجم الأكاديمية المتخصصة (1995) .
- 3- عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر. طبعة 2007.
- 4- الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17/16 أبريل 2006. جامعة شلف.
- 5- الملتقى الوطني حول م ص م في الجزائر بين الرهانات والفعالية . 14-15 ديسمبر 2004 .المركز الجامعي سعيدة..
- 7- الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012 ، رقم 22 ، طبعة أبريل 2013.
- 8-التقرير النهائي للوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.
- 9-نتائج دراسات أعدت من طرف ED PME حول برنامج MEDA لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - ديسمبر 2007.
- 10-منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 11-سهام بوعموشة. برنامج (ميذا 2) يهدف لتحسين التنافسية . 2, 8 مليون أورو لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية. نشر في الشعب يوم 24 - 02، 2010.
<http://www.esteri.it/mae/gemellaggi/meda/dz>

(2) - المراجع باللغة الفرنسية

1)-Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n° 23, Données du 1er semestre 2013, novembre 2013.

2)-Bulletin d'information statistique de la PME 2010, n ° 18 .Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, bulletin d'information statistique n° 12et 14, indicateur de l'année 2007.

3)-Cf. Jean Jacques LAMBIN, le marketing stratégique, 2^{ème} édition, Paris, 1993 .

4)- Tugrul ATAMER et Roland CALORI, Diagnostic et Décisions Stratégiques, Dunod, Paris, 1998.

5)-.Commission Européenne, UGP, Note d'information MEDA d'appui aux PME/PMI journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI 29 avril 2002 ISGP.

6)-Rapport final Euro développement PME. décembre 2007.

7)-HICHAM A., Programme MEDAII, l'U .Econsacre 45 millions d'euros pour les PME algériennes 1octobre 2009, www.algerie-focus.com.